واقع الصومال السياسي في ظل الحركات الإسلامية المعاصرة

أ.م.د منى حسين عبيد*

الخلاصة:

تعد الصومال واحده من البلدان العربية الافريقية التي لم تنعم بالأمن والاستقرار ، اذ تعرضت شأنها شأن العديد من الدول الى التجزئة والانقسام من القوى الاستعمارية الاوربية التي عملت على تقطيع اوصال ذلك البلد بموجب مؤتمر برلين الذي عقد خلال المدة(١٨٨٤-١٨٨٥) ، وحتى بعد ان نال الصومال استقلاله خلال حقبة الستينيات وتولي السلطة من قبل انظمة مدنية لم تتمكن تلك الانظمة من معالجة مشكلات ما بعد الاستقلال التي كان يعاني منها المجتمع الصومالي.

وحتى بعد ان تولى العسكريون الحكم في الصومال برئاسة محمد سياد بري ، فقد عانت البلاد من عدم الاستقرار بسبب الحرب التي حدثت بين اثيوبيا والصومال ، فضلا عن الازمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد واتباعه سياسة قبلية من خلال حصر المناصب القيادية بين افراد قبيلته وحرمان القبائل الاخرى من تلك المناصب . الامرالذي دفع الصوماليين الى انهاء حكمه مما احدث ذلك فراغاً في السلطة ومن ثم دخول البلاد في حرب اهلية ، كان لها تأثيرها في بروز العديد من الحركات السياسية في الصومال ولاسيما الاسلامية منها والتي ظهرت في بادئ الامر على شكل محاكم وهيئات اتحدت فيما بينها لتشكل المحاكم الاسلامية

فضلا عن ذلك ، فقد شهدت الساحة الصومالية ظهور احزاب اسلامية أخرى كان لها تأثيرها في الواقع الصومالي ، اذ كان لكل واحدة منها توجهاتها الاسلامية التي تسعى لتطبيقها على ارض الصومال. ولعل اختلاف توجهات تلك الحركات جعل بعضها يتعرض للانشقاق والانقسام.الامر الذي استغلته بعض دول الجوار ومنها اثيوبيا مما ادى ذلك الى اشاعة حالة عدم الاستقرار السياسي في عموم البلاد .

مقدمة:

برزت الصومال بعدذها أحد الدول الواقعة في شرق افريقيا من خلال موقعها الاستراتيجي المهم والتي جعلها محط اطماع مختلف القوى الاستعمارية الادارية آنذاك، اذ تعرضت شأنها شأن العديد من الدول الافريقية للتجزئة والانقسام وفق مؤتمر برلين الذي عقد خلال المدة (١٨٨٤-١٨٨٥)، ونتيجة لخضوع الصومال لذلك الاستعمار، فقد شهد بروز حركات وطنية معارضة للوجود الاجنبي على اراضيها، وبالرغم من الدور الذي مارسته تلك الحركات في مقاومة الاستعمار، الا ان مسألة استقلال الصومال قد حسمت من قبل المجتمع الدولي.

وخلال مرحلة التحول التي شهدتها الصومال كدولة مستقلة لم تتمتع باستقلالها الكامل. اذ بقيت مجزئة الى خمسة أقاليم مما جعلها من أكثر البلدان التي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي، والتي تصاعدت حدتها خلال حقبة التسعينات، مما ادخل البلاد في حرب اهلية، كان لها تأثيرها في بروز العديد من الحركات السياسية المعارضة ولاسيما الاسلامية منها. التي كان لها تأثيرها في واقع الصومال السياسي

* قسم الدراسات الافريقية/ مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد.

وذلك من خلال قلب موازين القوى في البلاد بالشكل الذي مكنها من السيطرة على مقاليد الامور والتحكم بعملية صنع القرار السياسي في البلاد.

وذلك ما سنحاول توضيحه في بحثنا الموسوم بـ(واقع الصومال السياسي في ظل الحركات الاسلامية المعاصرة).

اولا:-واقع الصومال السياسي قبل ظهور الحركات الاسلامية

١- البعد التاريخي للصومال

ان واقع الصومال السياسي وما آل اليه من عدم استقرار سياسي ، وسوء الأوضاع على كافة الاصعدة نجد له جذوراً في اعماق التاريخ الصومالي السياسي.

فالحقائق التاريخية تنبئنا ان تلك الدولة ذات الاهمية التاريخية والاستراتيجية في القرن الافريقي لم تكن غائبة يوماً عن آمال وأطماع المستعمر الاجنبي ، فمنذ ان قررت الدول الاوربية وضع تسوية نهائية لمشكلاتها في مؤتمر فينا الشهير (١٨١٤- ١٨١٥) ، وبموجبه أقامت نظامها الدولي الذي عرف بمؤتمر الوفاق الاوربي ، والذي استمر لنحو مائة عام ، تمكنت فيه اوربا من الاتفاق على تقسيم القارة الافريقية، واستعمارها بعد مرحلة طويلة من الكشوفات الجغرافية ، والمحاولات الفردية من قبل بعض الدول الاوربية.

ففي مؤتمر برلين الذي عقد في عامي (١٨٨٤- ١٨٨٥)، تم وضع خريطة تقسيم القارة الافريقية بين الدول الاوربية ، وحدد لكل دولة من تلك الدول الاستعمارية حدود مستعمراتها الجديدة – وفي غضون اقل من عشرين عاماً ، تم وضع افريقيا كلها – تقريبا في قبضة الاستعمار الاوربي ، فضلا عن انه اعترف المرة الاولى بقوة محلية افريقية هي اثيوبيا اذ منحها نصيباً من التوسع الاقليمي على حساب الاراضي الصومالية ، ومع نهاية القرن العشرين . اتضحت معالم تقسيم الاراضي الصومالية، اذ تم تقسيمها الى خمسة اجزاء بين ثلاث امبراطوريات اوربية هي بريطانيا ، وايطاليا ، وفرنسا ، وامبراطوريـــة افريقية هي اثيوبيا [(١)] .

ونتيجة لاستعمار القوى الاوربية للاراضي الصومالية نشأت الحركة الوطنية في الصومال ، اذ احتضنت الطرق الصوفية حركات التحرر الوطني من اجل الاستقلال، والتي تزعمها الشيخ محمد عبد الله حسن في الصومال الشمالي منذ عام ١٨٩٩ والذي اتبع في البداية سياسة سلمية في حركته ومن ثم انتقل الى الجهاد الحربي والكفاح ضد بريطانيا ، ونجح في جمع الصوماليين في الاقاليم الخمسة تحت قيادته الى ان تمت تصفيته في كانون اول ١٩٢٠[(٢)].

وعلى الرغم من ذلك ، لم يخب الحماس الوطني عند الصوماليين في مواجهة المستعمر الاجنبي ، بل أخذوا في اتجاه التكتيك نحو العمل النضالي السري ، بتشكيل جمعيات ونوادي سرية خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، لمواجهة عمليات تخطيط الحدود (مناطق النفوذ الاستعماري الاوربي) الذي قسم الصومال الكبير حتى برز اول حزب سياسي صومالي على درجة عالية من النضج والخبرة عام ١٩٤٣ وهو حزب (وحدة الشباب الصومالي) الذي اتخذ من مدينة مقديشو مقراً له، ويسعى ذلك الحزب الى تحرير الصومال الكبير واتخاذ الدين الاسلامي ديناً رسمياً للدولة ، واعتبار الصومال جزءاً من الوطن العربي والاسلامي الكبير[(٣)].

أصبح ذلك الحزب حزباً جماهيرياً له فروع في كل اقاليم الصومال بما فيها اقليم (هرر) و(اوغادين) ، كما اصبح قائد الحركة الوطنية من اجل الحصول على الحقوق الصومالية في الاستقلال والوحدة، اذ مثل غالبية

الشعب الصومالي ودخلت في مفاوضات مع السلطات البريطانية منذ عام ١٩٤٦ ، لتحقيق مطالب الشعب الصومالي [٤].

ومع ذلك، فقد اخفق في تحقيق الاستقلال ، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قررت الدول الكبرى ، ان تحدد مصير المستعمرات الايطالية في القارة الافريقية ، ولعدم استطاعة تلك الدول التوصل الى اتفاق بشأنها، قررت احالة المسألة برمتها الى الجمعية العامة للامم المتحدة التي توصلت في جلستها المنعقد في ٣٠ تموز عام ١٩٤٨ الى الآتي[٥] :

اولا:- يصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة ويصبح هذا الاستقلال نافذاً في نهاية عشر سنوات على موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية.

ثانيا:- خلال المرحلة المذكورة يوضع الصومال تحت الوصاية الدولية وتكون ايطاليا السلطة القائمة بالادارة.

كان قرار الوصاية بنظر الصوماليين سلبياً، الا انهم ابدوا موافقتهم عليه ولاسيما بعد ان علموا ان مدته لن تتجاوز عشر سنوات، فقد كان بمثابة مرحلة انتقالية يتم خلالها اقامة الهيئات التمثيلية في المستويات المختلفة و(صوملة) الادارة ونقل السلطة بالتدريج الى ايدي ابناء البلاد فضلا عن انه ، يمثل انتزاع للاعتراف باستقلال البلاد قياساً مع الاوضاع السابقة [٦] .

وفي ظل تلك التطورات ، قررت بريطانيا عام ١٩٥٩ تكوين مجلس تشريعي ووزارة وطنية ، واعلنت عدم اعتراضها على الوضع الذي يقرره أهل الإقليم بالنسبة الى الصومال الايطالي[٧] . اذ أبدى أهل الإقليم رغبتهم بالاتحاد مع الصومال الايطالي بمجرد حصوله على الاستقلال [٨].

وبالفعل ما ان اعلن استقلال الصومال البريطاني(الصومال الشمالي) ، تبعه باربعة ايام استقلال الصومال الايطالي (الصومال الجنوبي) ، حتى اعلنت الوحدة بين الاقليمين في ٢٦ تموز ١٩٦٠ لتظهر الى الوجود جمهورية الصومال[٩] .

تم تشكيل اول حكومة مدنية ،عين أدم عبد الله عثمان[١٠] رئيساً للدولة ، وعبد الرشيد شيرماكي[١١] رئيساً للحكومة ، الا ان تلك الحكومة أخفقت في تحقيق الاستقرار السياسي للصومال ، اذ أدخلت البلاد في مواجهات عسكرية مع الجارة إثيوبيا ، في الوقت الذي كانت فيه الصومال تعاني من التخلف والفقر، ولعل ذلك ما جعلها تخسر في انتخابات عام ١٩٦٧ التي فاز فيها حزب رابطة شباب الصومال، الذي تقلد فيها عبد الرشيد شيرماكي رئاسة الدولة، فيما تولى محمد ابراهيم عجال رئاسة الوزراء[١٢] .

وقد اتبعت تلك الحكومة سياسة اكثر مرونة من سياسة الحكومة السابقة ، فسعت الى المصالحة مع اثيوبيا للتفرغ لمعالجة مشكلات البلاد المتفاقمة ، الا ان سياسة المصالحة قوبلت بالمعارضة الشديدة من قبل الشعب الصومالي بكونها قد أهدرت حق تقرير المصير للصوماليين في اثيوبيا وكينيا[١٣].

لم تستمر تلك الحكومة مدة طويلة بسبب اتهامها بالفساد وسوء الادارة , الامر الذي ادى الى تعرضها لانقلاب عسكري قاده الملازم محمد سياد بري في تشرين الاول ١٩٦٩[١٤].

٢-الصومال في عهد الرئيس محمد سياد بري

حكم سياد بري[١٥] بلاده عن طريق مجلس ثوري مؤلف من خمسة عشر عضواً، سعى من خلاله الى حل البرلمان ووقف العمل بالدستور، وحل الاحزاب السياسية ، وادخاله تعديلاً على اسم البلاد عام ١٩٧٠ اذ أصبح يعرف باسم (جمهورية الصومال الديمقراطية)[١٦].

اتبع سياد بري عام ١٩٧٦ نظام الحزب الواحد ، فأسس الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي اذ تم نقل السلطة من المجلس الثوري الى الحزب الاشتراكي[١٧].

كما تبنى النهج الاشتراكي كنظام للحكم في محاولة منه للتقرب من الاتحاد السوفيتي، وأخذ مجموعة من الاجراءات منها تأميم المصالح والبنوك الاجنبية والتي أسهمت في زيادة شعبية نظام سياد بري .اذ أسهم ذلك الاجراء في ارتداء النظام مظهراً وطنياً في مواجهة المصالح الاجنبية ، فضلاً عن تأميمه للتجارة الخارجية والمدارس الأجنبية[١٨].

الا انه وبمرور الوقت اتضح ان بري – بصفته رجلاً عسكرياً- يصعب عليه الاعتماد على المؤسسات الديمقراطية او التعامل مع المفكرين – وبالتالي فقد زاد اعتماده على رجال الأمن، وتقييده لحرية التعبير مما ادى الى فقد العديد من القوى التقدمية والديمقراطية حماسهم للنظام ومن ثم تناقص شعبيته[١٩].

ونتيجة لإخفاق النظام على صعيد الجبهة الداخلية وصعوبة موقفه على المستوى الداخلي اتجه النظام الى الخارج[٢٠] , اذ حاول تهدئة الاوضاع على الحدود مع كل من اثيوبيا وكينيا، وبالوسائل الدبلوماسية والسياسية، ولكن محاولاته تلك فشلت بسبب عمق التباين في المواقف. وعلى اثر ذلك حدث نزاع مسلح بين الصومال واثيوبيا حول اقليم اوغادين في تموز ١٩٧٧، نجحت الصومال في تحرير اجزاء واسعة من اقليم اوغادين،الا ان الدعم الذي حصلت عليه اثيوبيا من الاتحاد السوفيتي مكنها من استعادة الاراضي الواقعة في اقليم أوغادين[٢١]

ونتيجة لتغير الموقف السوفياتي من نظام سياد بري اتجه عام ١٩٧٨ نحو الولايات المتحدة الأمريكية وتحول منهجه إلى الرأسمالية ، اذ وقع اتفاقية مع الولايات المتحدة تحصل بموجبها الأخيرة على تسهيلات عسكرية في الموانئ والمطارات الصومالية[٢٢].

أدى تفاقم الإحداث على الصعيدين الداخلي والخارجي على حد سواء الى وضع سياد بري دستوراً جديداً للبلاد عام ١٩٧٩ ركز فيه سلطات الدولة بيد رئيس الجمهورية ، كما طبق سياسة قبلية واضحة، فأسند الى افراد قبيلته المراكز السياسية الحساسة والمهمة في البلاد.ثم ضيق تلك الدائرة تدريجيا حتى انحصرت الامتيازات السياسية في افراد عائلته[٢٣].

مما أدى ذلك الى تأسيس حركات معارضة لنظام سياد بري اعلنت عصيانها ضد حكومته المركزية ، وكانت اكبر تلك الحركات وأبرزها تنظيماً هي الحركة القومية الصومالية التي تأسست عام ١٩٨٠ بزعامة عبد الرحمن علي احمد الملقب بـ(تور)[٢٤].

٣- سقوط نظام سياد بري وبدء الأزمة الصومالية

أخذت المعارضة بالتصاعد ضد نظام سياد بري، ولاسيما في الأقاليم الوسطى والشمالية ، التي كانت تطالب بالمساواة السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها جنوب الصومال ثم تطورت الاحداث الى انتفاضات شعبية عمت أرجاء الصومال.

اتفقت الحركة القومية الصومالية في الشمال بزعامة عبد الرحمن علي مع المؤتمر الصومالي الموحد في الجنوب بزعامة محمد فارح حسن الملقب بـ(عيديد)على انهاء حكم محمد سياد بري فتم لهم ذلك عام ١٩٩٠[٢٥].

بعد سقوط نظام سياد بري وتولي علي مهدي[٢٦] رئاسة الدولة عام ١٩٩١[٢٧] ، برزت الخلافات بين فصائل الحركة القومية الصومالية ، اذ ان محمد فرح عيديد رئيس المؤتمر الصومالي الموحد ظل رافضا ومنافسا لعلي مهدي . وعكس ذلك الخلاف رغبة واضحة في الاستئثار بالسلطة من جانب الطرفين ،

مما ادى من ناحية اخرى الى اثارة مخاوف قبائل (الاسحق) التي تعيش في شمال الصومال ، واتجهت الذلك السبب نحو الانفصال وتأسيس ما يعرف بـ(جمهورية ارض الصومال)[٢٨].

وفي ظل ذلك الوضع تحولت البلاد منذ ذلك الوقت الى مجموعات كبيرة من القبائل اضفى كل منها على نفسه اسماً حزبياً جمع تحت لوائه ابناء قبيلته ، وسادت الفوضى حين حاولت كل قبيلة من القبائل الحصول على اكبر قدر ممكن من الاراضي ، ومن ممتلكات الدولة المنهارة ، بما في ذلك الاسلحة والمعدات الامر الذي ادى من الناحية العملية وقتذاك الى نشوء عدد من الدويلات او الاقطاعيات المنفصلة والمتنافسة في الصومال ، اذ فرضت قبيلة (الدارود) سيطرتها على جنوب الصومال بينما اعلنت (الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال) الحكم الذاتي في شمال شرق الصومال[٢٩].

كان من نتيجة تلك المنافسات ان دخلت الصومال في ازمة حادة سببتها عوامل عدة منها طبيعة المجتمع العرقي والقبلي الصومالي ، تفاقم الأزمة الاقتصادية وازدياد الديون الخارجية ، والتخلف السياسي المتمثل في سيطرة الزعيم أو جماعته على مقاليد السلطة ، فضلا عن ذلك عنصر التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية[٣٠].

ثانيا:-انهيار الدولة الصومالية وظهور الحركات الاسلامية

كان لانهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١وغياب حكومة مركزية قادرة على حفظ الأمن والنظام ، وتقديم الخدمات للمواطنين اثرها في بروز الحركة الاسلامية الصومالية ، فقد بدأت ارهاصاتها منذ ستينيات القرن العشرين في شكل طرق صوفية ، الا ان حكومة سياد بري قضت عليها تماماً، ثم عادت الحركة الى الظهور في عام ١٩٩١ ، ولكن في شكل فصيل عسكري عرف باسم (الاتحاد الاسلامي الصومالي).

لم يرتبط ذلك الاتحاد بقبائل معينة ، وقام على وحدة الدين، وانتشر حتى وصل الى الاوغادين داخل الاراضي الاثيوبية , ولكن سرعان ما انهارت مؤسسات الدولة بالكامل ، وعمت الفوضى كل الصومال وشل عمل الفصائل بما فيها الاتحاد الناشئ[٣١].

وفي عام ١٩٩٤ ، عادت الحركة الاسلامية الى الظهور في شكل جديد متمثل بـ(المحاكم الشرعية الاسلامية)، التي احدثت تحولاً نوعياً في طبيعة واهداف الحركة الاسلامية الى جانب ظهور العديد من الحركات الاسلامية التي عرف بعضها بالتشدد والتطرف والبعض الاخر بالاعتدال[٣٢].

ولعل أهم الحركات الإسلامية التي ظهرت خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين هي:

١-المحاكم الشرعية الإسلامية

بعد سقوط الرئيس محمد سياد بري عام ١٩٩١ ظهرت نواة اول محكمة شرعية على يد الشيخ محمد معلم حسن بمنطقة (طور طيجلي) جنوب مقديشو بالتعاون مع شيوخ القبائل للفصل بين المتخاصمين بالاحتكام الى الشريعة ، الا ان الجنرال الراحل محمد فارح عيديد[٣٣] الذي كان يسيطر على جنوب الصومال آنذاك ، وخلفه ابنه حسين عيديد أحبط تلك المحاولة ، اذ عدها وسيلة لاضعافه [٣٤].

وفي بداية عام ١٩٩٤ جرت ثان محاولة فردية لتأسيس محكمة شرعية على أسس عشائرية بالشطر الشمالي من العاصمة مقديشو ، وعين الشيخ علي محمود (طيري) رئيساً لها ، اذ بسطت المحكمة نفوذها على أجزاء واسعة من شمال العاصمة معتمدة على المليشيات التي كونتها والتي كانت اغلبها من العشائر التي تفتقد للأمن ، ونجحت المحاكم بالفعل في فرض النظام بعدما نفذت احكام رادعة من الرجم الى القصاص والإعدام[٣٥].

وفي عام ١٩٩٦ بدأت المحاكم تظهر بقوة (نظاماً قضائياً) استحدثه رجال الاعمال في العاصمة وبتمويل منهم ، بالتنسيق مع رؤساء العشائر على خلفية مطلب تأمين مصالحهم الاقتصادية وتوفير السلع والخدمات للشعب من جانب ، والسعي نحو فرض الأمن والنظام من جانب أخر[٣٦] .

وفي عام ١٩٩٧ ظهرت المحاكم الاسلامية في مقديشو للمرة الاولى، وكانت اشبه بوزارتي العدل والداخلية ، وذلك بعد فشل المبادرات الفردية لاقامة محاكم بمناطق متفرقة في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ ، بحيث كونت تلك المحاكم التي تستند الى قاعدة الشريعة الاسلامية ميليشيات في كل قبيلة بالعاصمة تقوم بدور وزارة الداخلية إذ نفذت عمليات مشتركة لأ رساء الأمن في محاولة للقضاء على حالة الفوضى التي شهدتها البلاد في غضون الحرب الاهلية، وهو ما اكسبها نفوذاً ومصداقية كبيرة لدى الصوماليين.

بيد ان زعيم الحرب آنذاك علي مهدي محمد دخل في صراع مع المحاكم وتمكن من القضاء على نفوذها القومي وحبسها في الاطار المحلي فقط عبر تفكيك أجهزتها القضائية والتنفيذية (المليشيات)، مستعيناً بدعم الحكومة الاثيوبية ، ومع ذلك فأن المحاكم ظلت موجودة ضمناً داخل كل قبيلة على المستوى المحلي لحل الخلافات بين ابنائها قبل ان تعود وتنتشر تدريجياً مرة أخرى[٣٧].

ومع تصاعد أعمال العنف والفوضى عام ٢٠٠١ عادت المحاكم من جديد لتؤدي دوراً عسكرياً في فرض النظام ونجحت في ذلك الى حد بعيد ، ثم توالى ظهور المحاكم حتى وصل عددها الى ١٣ محكمة ، وكان أبرز رموزها الشيخ شريف شيخ أحمد ، والشيخ حسن محمد ، والشيخ حسن ظاهر عويس ، ومعظم اعضائها من ابناء قبيلة الهاوية ، المنتشرين في العاصمة مقديشو ، وأجزاء من وسط وجنوب الصومال[٣٨].

وفي عام ٢٠٠٤ ، فكر الشيخ شريف شيخ أحمد ، وكان رئيساً لاحدى تلك المحاكم ، في توحيد كل المحاكم الاسلامية فيما سمي بـ(اتحاد المحاكم الاسلامية)، وقد انتخب شيخ شريف رئيساً لذلك الاتحاد ، ومن ثم تطورت المحاكم الاسلامية الى ما يعرف بـ(المجلس الاسلامي الاعلى)، ويتكون من مجلسين الاول مجلس للشورى برئاسة الشيخ حسن ظاهر عويس وضم ٩١عضواً، منهم رجال اعمال ورجال ميليشيا وتجار ومعلمون واسلاميون سلفيون معتدلون وجهاديون يؤمنون بالقتال واستخدام السلاح ، وصوفيون وغيرهم.

والثاني مجلس تنفيذي يَرأسه شيخ شريف شيخ احمد ، وضم ١٠ اعضاء ، وله ذراع تنفيذية ، تمثل بالمحاكم الشرعية التي اصبح عددها ٣٠ محكمة ، وذراع عسكرية تتجسد بالتنظيم الذي اصبح يعرف بـ(شباب المجاهدين) وهم جماعة متطرفة ، ومعظم اعضائها من السلفيين الجهاديين المتشددين[٣٩].

أثار بروز المحاكم الاسلامية قوةً موحدة في الساحة الصومالية، الفصائل المسلحة المتمثلة بـ(امراء الحرب) الذين دخلوا في تحالف مع الحكومة الانتقالية برئاسة علي محمد جيدي، اذ أخذوا يشعرون بالتهديد من بروز المحاكم ، بعدما اتهموها بأنها تسعى الى اقامة دولة اسلامية في الصومال، وترتبط بعلاقات قوية مع تنظيم القاعدة ، الامر الذي دفع قادة تلك الفصائل الى اقامة تحالف مع الولايات المتحدة لمواجهة المحاكم ، من خلال ما عرف بـ(تحالف اعادة السلم ومكافحة الارهاب) في شباط ٢٠٠٦ [٤٠].

تفاقم الصراع بين المحاكم الاسلامية وقادة التحالف بعدما قام الاخير باغتيال واختطاف اسلاميين تابعين للمحاكم وتسليمهم لدول الجوار ، الا ان المحاكم الاسلامية تمكنت عقب ثماني اشتباكات رئيسة من الحاق الهزيمة بقادة التحالف[٤١].

- صعود المحاكم الاسلامية الى الحكم

استطاعت المحاكم الاسلامية في حزيران من عام ٢٠٠٦ من فرض سيطرتها على العاصمة مقديشو ، وطردت منها الميليشيات المسلحة، واصبحت المحاكم الاسلامية القوة الرئيسة على الساحة الصومالية ، ان لم تكن القوة الاكثر عدداً ونفوذاً وتسليحاً مــن بين كافــة اطراف الصراع ، كما نجحت في ان تكتسب شعبية واسعة عبر نجاحها في اعادة الامن والاستقرار والخدمات العامة الى العاصمة مقديشو[٤٢].

وقد أثار ذلك التطور شعوراً بالتهديد من جانب العديد من الاطراف الاقليمية والدولية ، ولاسيما الحكومة الاتحادية الانتقالية واثيوبيا والولايات المتحدة ، فقد شعرت الحكومة الانتقالية بالتهديد ، لان المحاكم باتت قوة رئيسة قادرة على ان تفرض نفوذها- اذا ارادت- على كافة ارجاء الصومال ، بينما كانت الحكومة تعاني من الضعف والعزلة . اذ كانت تلك الحكومة قد شكلت بموجب اتفاق نيروبي للمصالحة الوطنية عام ٢٠٠٤ ، والذي افرز توافقــاً عشائريــاً واسعاً ، جرى بموجبه اختيار عبد الله يوسف رئيساً انتقالياً للبلاد ، ومن ثم تشكيل حكومة انتقالية برئاسة علي محمد جيدي ، ومع ان الرئيس والحكومة يتمتعان بالشرعية ، وحصلا على الاعتراف الدولي ، فأنهما عانا من الضعف بسبب حالة انعدام الأمن ، واقامة المؤسسات الانتقالية ككل في عاصمة مؤقته آنذاك في مدينة بيداوة الواقعة جنوب غرب الصومال على مقربة من الحدود مع اثيوبيا ، كما تحولت خلال المدة ما بين تشرين الاول ٢٠٠٤ وحزيران ٢٠٠٦ الى مجرد طرف ضعيف وهامشي على الساحة الصومالية [٤٣].

فضلا عن ذلك هناك اربعة متغيرات جعلت الحكومة الانتقالية تشعر بالتهديد من جانب المحاكم الاسلامية , هي الخشية من توسيع المحاكم لنفوذها على حساب الحكومة وذلك ما حدث فعلاً، والعداء الايديولوجي والاتهامات الموجهة للمحاكم بالارتباط بتنظيم القاعدة ، ورفض قادة الحكومة تقاسم السلطة مع المحاكم ، والتحريض الاثيوبي للحكومة ضد المحاكم[٤٤].

اما إثيوبيا ، فكانت ترى في بروز المحاكم الاسلامية الخطر الاكبر الذي يهددها ، لان صعود الاسلاميين الى السلطة في مقديشو وسيطرتهم على كافة الامور في الصومال يشكل تهديداً مزدوجاً عليها:-

الاول:- هو اثارة مشاعــر المسلمين في إثيوبيا الذين يشكلون اكثر مـن ٦٠% من سكان إثيوبيا ، والذين يشعرون بالاضطهاد والتهميش بسبب سيطرة الاقلية الامهرية ، ومن بعدها الاقلية التغرينية المسيحية القبطية الارثوذكسية على السلطة السياسية في اديس ابابا ، وحرمان المسلمين من فرصتهم الكاملة في العمل السياسي على الرغم من انهم يشكلون الاغلبية العددية في عموم اثيوبيا.

والثاني:-هو خشية حكومة (ميليس زيناوي) الاثيوبية من مطالبة الاسلاميين في الصومال – الذين لايكنون وداً للسلطة الاثيوبية، بسبب تدخلها المستمر بالشأن الصومالي باقليم أوغادين. ومن هنا نلاحظ تقارب اثيوبيا مع الحكومة الانتقالية الصومالية ، وتعاطفها معها ، لان اثيوبيا لاترى خطراً يهدد مصالحها من قبل تلك الحكومة . كما ان علاقة اثيوبيا الوثيقة مع واشنطن تحتم عليها التنسيق مع السياسة الامريكية تجاه الصومال ، وهي سياسة تقوم على استبعاد الاسلاميين الصوماليين عن السلطة[٤٥].

وبالمثل كان بروز المحاكم الاسلامية على الساحة الصومالية بمثابة انتكاسة للسياسة الامريكية ، لان الولايات المتحدة كانت – وكما ذكرنا - تدعم امراء الحرب المنضوين في اطار تحالف اعادة السلم ومكافحة الارهاب ، لانها كانت تتهم قادة المحاكم بالضلوع في انشطة تنظيم القاعدة المضادة للولايات المتحدة ، لاسيما تفجيرات سفارتي نيروبي ودار السلام في عام ١٩٩٨ ، وبأن المحاكم تؤوي ثلاثة من عناصر القاعدة الذين صدرت بحقهم مذكرات اعتقال دولية من السلطة القضائية الامريكية لمشاركتهم في التفجيرات المذكورة.

الى جانب ذلك ، فأن الادارة الامريكية ترى ان وجود الاسلاميين في الحكم يمثل تهديداً فعلياً للمصالح الامريكية والدولية ، ليس فقط في الصومال ، ولكن على امتداد منطقة القرن الافريقي ، فضلا عن اتهامها للشيخ حسن ظاهر عويس ، رئيس مجلس شورى المحاكم الاسلامية ، بأنه رجل القاعدة في الصومال[٤٦].

بيد ان متغيراً قد حصل ، وهو إقناع الشيخ شريف شيخ احمد من الولايات المتحدة لاسيما بعد لجوئه الى كينيا اثر خسارته السلطة بالقبول بالتفاوض والحوار مع حكومة عبدالله يوسف احمد ومع اثيوبيا والوصول الى حل يؤدي الى اقتسام السلطة وانهاء النزاع ، على ان يفك شريف تحالفه أو اي ارتباط له مع اي جماعة مسلحة ، مقابل ان تنسحب القوات الاثيوبية المحتلة من الاراضي الصومالية. وبالفعل ، فقد وافق شريف على اقتسام السلطة مع اعضاء الحكومة ، وتولى رئاسة الجمهورية في كانون الثاني عام ٢٠٠٩ ، وانضم الى الحكومة والبرلمان الانتقالي عدد من انصار الشيخ شريف شيخ احمد[٤٧].

وما ان أنتخب البرلمان الصومالي الشيخ شريف أحمد رئيساً للبلاد ، حتى تعمق الخلاف بين زعيمي المحاكم، وانقسما الى جناحين، متشدد يقوده الشيخ حسن ظاهر عويس ومعه فصيل الشباب الاسلامي المتهم باتصاله بالقاعدة ومعتدل يمثله الشيخ شريف أحمد ومعه الحكومة الصومالية المؤقتة.

وقد أدت دول الجوار دور في تغذية ذلك الانشقاق اذ ساندت ارتيريا الجناح المتشدد، بينما ساندت اثيوبيا الجناح المعتدل الذي اتهم بمناصرة الولايات المتحدة له[٤٨].

٢-الاتحاد(الحزب) الإسلامي

تأسس الحزب الاسلامي في اوائل شباط عام ٢٠٠٩ متزامناً مع اختيار الشيخ شريف أحمد رئيساً للبلاد ، وكان يعرف بـ(جماعة الاتحاد الاسلامي) التي تم تكوينها منذ ثمانينيات القرن العشرين ؛ بمبادرة من الشيخ حسن ظاهر عويس ، وقد تعرضت تلك الجماعة لمضايقات حين ظهورها من قبل حكومة سياد بري حتى حكم على شيخها عويس بالاعدام عام ١٩٨٧ ، وبتدخل من السعودية تم استبدال حكم الاعدام بالمؤبد ، وعادت تلك الجماعة تمارس نشاطها السياسي بعد سقوط حكومة سياد بري عام ١٩٩٠ وسط الجماعات الاسلامية في الصومال[٤٩].

ولكن في عام ١٩٩٧ حل الاتحاد الاسلامي في اعقاب غارات شنتها اثيوبيا على قواعده في جنوب غرب الصومال[٥٠]. بعدها أخذ يمارس نشاطه من خلال اتحاد المحاكم الاسلامية ، ونتيجة للخلافات التي حدثت وكما ذكرنا سابقاً بين الشيخ شريف أحمد وحسن ظاهر عويس انشق الاخير وأسس الحزب الاسلامي في شباط عام ٢٠٠٩ كرد فعل على انتخاب الشيخ شريف أحمد رئيساً للجمهورية وذلك لمواجهته عسكرياً، وضم ذلك الحزب اربع فصائل هي بقايا الجبهة الاسلامية بقيادة الشيخ عبد الله عمر ، ومعسكر الفاروق(عانولي)، ومعسكر رأس كامبوني برئاسة حسن تركي، وزعامات جناح اسمرة من التحالف من اجل تحرير الصومال ويرأسه الشيخ حسن ظاهر عويس ، الى جانب مجموعة لها خلفية قبلية في تشكيلها وهي المجموعة التي رأسها يوسف اندعدي حاكم منطقة شبيلي السفلى (سابقاً)، والذي انضم الى المحاكم الاسلامية في فترة مواجهتها مع زعماء الحرب بداية عام ٢٠٠٦ وهو شخصية مثيرة للجدل ويغير ولاءاته من حين لأخر ، ومثل صاحب اكبر عدد من المليشيات والاسلحة داخل الحزب الاسلامي[٥١].

ويعد الحزب الإسلامي من الأحزاب التي أمنت بإقامة حكم إسلامي في البلاد قائم على الشريعة الاسلامية ، وكان يعادي اثيوبيا بسبب احتلالها اقليم اوغادين الصومالي ، وتدخلها السياسي والعسكري المستمر في الشؤون الداخلية ، وآمن بالحل العسكري لمجابهة اعداء الصومال والطامعين فيها. الا ان ذلك

الحزب كان يفتقر الى هيكلية ادارية فيما عدا رئيس الحزب فضلا عن عدم وجود لائحة تنظيمية او برنامج سياسي معروف ماعدا قيامه بمعارضة نتائج مؤتمر جيبوتي[٥٢] ، ولكن الخيط الذي يجمع قياداته من المؤسسين هو كون معظم قياداته من بقايا جناح الاتحاد الاسلامي المتشدد او ما اصبح يسمى بـ(السلفية الجهادية) الذي رفض موضوع حل المعسكرات ووقف عسكرة الدعوة .

تعرض ذلك الحزب للانشقاق بعد ايام من تأسيسه ، واصبح له جناحان جناح تقوده مجموعة يوسف اندعدي وقد آمن بعدم مواجهة الحكومة بالسلاح والاخر يقوده الحزب الاسلامي برئاسة حسن ظاهر عويس والذي آمن بالنهج العسكري[٥٣].

استثمرت الحكومة ذلك الانشقاق ونجحت باستمالة الجناح المنشق (جناح يوسف اندعدي) الى جانبها ، في حين بقي الجناح المتشدد على موقفه.

ويبدو، ان مشكلة الجناح المتشدد الذي مثله حسن ظاهر عويس مع الحكومة ؛ كانت تنطلق من (عامل ذاتي اكثر منه موضوعيا ويعد الشيخان حسن ظاهر عويس وعمر ايمان اكثر المتشددين في هذا الجانب)، اذ استمروا على مواقفهم المتصلبة على الرغم من ان الحكومة اقرت تطبيق الشريعة الاسلامية واخرجت القوات الاثيوبية من الاراضي الصومالية والتي كانت جزءاً من مطاليب الحزب الاسلامي ، الا ان ذلك الحزب بقي على نهجه المتمثل بحمل السلاح وعدم اتباع الحل السلمي مع الحكومة الصومالية التي رأسها الشيخ شريف أحمد[٥٤].

٣-حركة شباب المجاهدين

جاء ظهور حركة شباب المجاهدين نتاجاً لحالة التفكك الذي شهدته المحاكم الاسلامية ، اذ خرجت بعض القيادات الشبابية عام ٢٠٠٤ ليعلنوا انشقاقهم عن المحاكم الاسلامية وأسسوا حركتهم الخاصة التي سميت بـ(شباب المجاهدين) وحددوا أهدافها في مقاومة القوات الاثيوبية وقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقي ، فضلاً عن مقاومتهم للقوات الموالية للسلطة الانتقالية في الصومال[٥٥].

ويمكن إرجاع سبب الانشقاق عن المحاكم الاسلامية لرفض حركة شباب المجاهدين للشيخ شريف أحمد الذي كان يرأس في ذلك الوقت تنظيم المحاكم الاسلامية لدخوله في مفاوضات سلام مع الحكومة الصومالية برعاية الامم المتحدة , اذ عارضت حركة شباب المجاهدين ذلك وعدته خيانه لمبادئها الجهادية . فضلا عن رفض حركة شباب المجاهدين الانضمام الى التحالف الذي شكله الشيخ شريف أحمد والذي عرف بـ(التحالف من اجل تحرير الصومال)، فضلا عن تشكيكها في الهدف من تشكيل ذلك التحالف فهي تتبنى خطاباً اسلامياً اكثر تشدداً من المحاكم الاسلامية ، كما عرف عنها توجهها السلفي الجهادي[٥٦].

ويرى البعض ان خلافات تلك الحركة مع بقية الفصائل الاسلامية الصومالية تتجاوز الأزمة الصومالية إذ يرفضون مبدأ المشاركة بالحكم المطلق ويريدونه خالصا لهم .

كما يعتقد بعضهم الآخر ان اثيوبيا حين قررت مغادرة الصومال قامت بتسليح حركة الشباب وزيادة نفوذهم بطريقة غير مباشرة ، وقد يتبادر الى الذهن ما الفائدة التي تجنيها القوات الاثيوبية من تسليح الشباب وهي عدوة لها . ولعل السبب في ذلك يعود الى ان الحكومة الاثيوبية كما فعلت في السابق على عدم استقرار الوضع في الصومال ارادت ان يستمر ذلك بعد خروجها ، لاسيما بعد ان عرفت بأن الشباب (هم اشد الفصائل تشدداً وتطرفاً)، ولن يتركوا اي حكومة قادمة تتمكن من المضي قدماً في بناء الصومال ، مما سيؤدي ذلك الى اشاعة الفوضى في الصومال من جديد ، الامر الذي قد يسمح للحكومة الاثيوبية بالتدخل في الشأن الصومالي مرة أخرى[٥٧].

تمثل حركة شباب المجاهدين بفكرها المتطرف اكبر عقبة امام الحكومة الصومالية (حكومة الشيخ شريف أحمد) ، حتى ان الحزب الاسلامي لايمثل شيئاً امام خطرها وقوتها . إذ يعتقد العديد من المراقبين الصوماليين ان الحزب الاسلامي لم يكن ليشكل تحدياً للحكومة لولا وجود حركة شباب المجاهدين التي تعد اكثر استعداداً للقتال واكثر ثباتاً في ايديولوجيتها . اذ ان لقادة حركة شباب المجاهدين علاقة بالاتحاد الاسلامي ، وانه يدين بالولاء للشيخ عويس(٥٨).

هذا ولا يعرف الكثير عن قيادات تلك الحركة ، اذ ان هناك من يعتقد ان له قياداته الخاصة ، ويبدو ان الاسباب الأمنية تحول دون الاعلان عن قادة التنظيم ، لاسيما ان الولايات المتحدة الامريكية اشارت ضمن تقريرها السنوي حول ما يسمى بـ(الارهاب لعام ٢٠٠٧)، والذي صدر في نيسان عام ٢٠٠٨ (٥٩)، ان تلك الجماعة راديكالية متطرفة ، وانها تمثل تهديداً الاكثر خطورة للولايات المتحدة الامريكية ومصالحها في المنطقة ، وان بعض افرادها – وفقا للتقرير- ينتمون للقاعدة ، وانهم تدربوا في افغانستان .

ولعل ذلك ما جعلهم هدفا مستمراً للولايات المتحدة اذ اشارت بعض المصادر الى ان القائد العسكري السابق للجماعة قد قتل على يد القوات الامريكية في احدى غاراتها على الصومال عام ٢٠٠٨ ، ويدعى (ادن حاشي عيدو) والملقب بـ(ابو حسن الانصاري)(٦٠).

ومن أبرز اعضاء حركة شباب المجاهدين هم احمد عبدي جدوني الامين العام السابق في المحاكم الاسلامية ، وابو منصور مختار روبيو المتحدث باسم حركة شباب المجاهدين وابو يوسف صالح النبهاني ويوسف اندعدي ، ومحمد عبدو كودني الذي يعد الزعيم الحالي لحركة شباب المجاهدين(٦١).

تتمتع حركة شباب المجاهدين بنفوذ واسع حيث سيطرت على نحو سبع محافظات من اصل ثماني عشر محافظة ، وتمتد من مشارف العاصمة مقديشو الى حدود كينيا ، فضلا عن انها تضم بين صفوفها عناصر تدربت في افغانستان تدريبا عاليا على عمليات الاغتيالات والتفجيرات(٦٢).

والملاحظ ان تنظيم شباب المجاهدين مصنف الى قسمين ، احدهما يسمى جيش العسرة ، وهو مختص بالجانب العسكري ، والعمليات القتالية ، والآخر يدعى جيش الحسبة ، ويتولى فرض السيطرة والنظام على المناطق التي يسيطر عليها تنظيم حركة شباب المجاهدين(٦٣).

٤-حركة أهل السنة والجماعة

عرفت تلك الجماعة تنظيماً اسلامياً في منتصف التسعينيات من القرن العشرين وكان يتزعمها الشيخ عبد الرزاق أحد علماء الطريقة القادرية الصوفية ، ويعد نشاط تلك الجماعة محدوداً قياساً لنشاطات الحركات الاسلامية التي كانت في أوج قوتها ، اذ ان التصوف لايشجع على المبالغة في البرامج العصرية ، أو على الدخول في المعتركات السياسية(٦٤). اذ يهتم الصوفيون الذين يتبعون المذهب الشافعي بالاضرحة والمزارات العديدة المنتشرة في جنوب الصومال ووسطه ، لذلك لايكنون وداً للتيارات السلفية ، القتالية منها وغير القتالية ، لذا حين قام التيار السلفي المتمثل بحركة شباب المجاهدين بهدم العديد من الاضرحة ، قامت جماعة اهل السنة التي لم تكن تؤمن بالخيارات العسكرية وتنزع نحو الحلول السلمية الى حمل السلاح منذ عام ٢٠٠٨ وهو العام الذي ظهرت فيه بصورة فعلية كواجهة مسلحة للدفاع عن معتقداتها ومريديها ضد السلفيين الحركيين، ولاسيما اعضاء تنظيم الشباب المجاهدين وانصار الاتحاد (الحزب) الاسلامي ، اذ دخلت الجماعة التي اسست ميليشيات خاصة بها في اشتباكات مسلحة مع مقاتلي حركة تنظيم شباب المجاهدين والاتحاد الاسلامي ، في مناطق من وسط الصومال وجنوبه الذي تسيطر عليه الحركتان

الاخيرتان ، وتمكنت جماعة اهل السنة والجماعة منذ أواخر عام ٢٠٠٨ من السيطرة على مدن عدة في جنوب البلاد ووسطها[٦٥]

وفي ظل ذلك الصراع ، حاول كلا الطرفين اضفاء الشرعية على قضيته ، فحركة الشباب تصر على انها لاتقاتل مجاميع صوفية ، وانما تقاتل ما وصفته بـ(مرتزقه) مدعومين من الحكومة الاثيوبية ، اما جماعة اهل السنة والجماعة من جانبها حاولت تبرير حربها ضد الشباب المجاهدين بوصفهم تكفيريين مدعومين من جهات خارجية لنيل مقدسات الامة وتراثهم الديني[٦٦].

ومن أهم الأسباب التي ساعدت اهل السنة والجماعة في تفوقهم على حركة شباب المجاهدين هي كالآتي [٦٧]:

١-الدعم الذي حصلت عليه الجماعة من الحكومة الاثيوبية ، اذ تعد اثيوبيا الدولة الوحيدة التي تستفيد من ازدياد قوة اهل السنة والجماعة ، فهي تسعى جاهدة لوضع حد لاي تقدم عسكري لحركة الشباب ولن ادى ذلك الى التحالف مع اسلاميين آخرين تراها انهم اقل عدائية تجاهها ، فضلا عن ذلك فان بروز قوة صديقة في المناطق المحاذية لها يمثل طوق آمن لها وتستخدمها اديس ابابا رأس حربه لضرب خصومها سواء من جبهة اوغادين او الحركات الصومالية المناهضة وعلى رأسها حركة شباب المجاهدين.

٢-التعاطف الجماهيري النسبي من اهالي المنطقة لجماعة اهل السنة ، وذلك للتخلص من ارهاب حركة شباب المجاهدين الذي فرض على الناس احكاماً لاتتفق ورغبات الشعب وطرق تطبيقها مثل حظر أكل القات وفرض الحجاب ، وهدم الاضرحة ، وحظر المناسبات الدينية وطرد هيئات الاغاثة ، اذ ان الشعب يكره التشدد في تطبيق الشريعة فضلا عن تذمر الشعب من عالمية خطاب حركة الشباب والمتمثل بمواصلة القتال في الوقت الذي كان الشعب فيه ينتظر انفراجاً ومصالحة بعد الانسحاب الاثيوبي من الاراضي الصومالية.

٣- الوضع القبلي في الصومال ساعد على استقواء اهل السنة والجماعة ، فالصومال عبارة عن عشائر وقبائل ، وتشير المصادر الى ان اهل السنة يتلقون دعماً من قبائل كثيرة معارضة لحركة شباب المجاهدين ، لوجود ثارات بينهم وبين تلك الحركة.

٤-الى جانب ذلك ، فقد استفادة جماعة اهل السنة من مساندة الولايات المتحدة الامريكية ، اذ تسعى الاخيرة الى دعم الحركة الصوفية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لاحتواء المشروع السلفي المتشدد ، وفي تقرير اصدرته مؤسسة راند الامريكية للابحاث عام ٢٠٠٩ تحت عنوان (الاسلام الراديكالي "الاصولي" في شرق افريقيا) توصي بـ(تقليص نفوذ الحركات الاسلامية المتشددة عبر دعم القطاعات الصوفية لمساعدتهم في نشر تفسيراتهم للاسلام الذي يدين بالارهاب)[٦٨]. ويبدوان جماعة اهل السنة والجماعة قد رشحت او قد تكون مرشحة للاستفادة من الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة الامريكية بهدف ضرب الجماعات الاسلامية المتطرفة وكبح جماحها على الاقل.

ومن الجدير بالذكر ان تلك الجماعة تتركز في المناطق الوسطى ولعل سبب تركزها في تلك المنطقة يعود الى ان معظم سكانها قرويون ورعاة يدينون بالفكر الصوفي ولم يستطع المد الصحوي او السلفي الذي اضعف او اجتاح نفوذ الصوفية في كثير من المناطق الصومالية على دحر الصوفية من تلك المناطق لذلك تعد تلك المنطقة منطقة نفوذ واسع لتلك الجماعة[٦٩].

وعلى الرغم من ان جماعة اهل السنة حظيت بدعم الحكومة الانتقالية برئاسة الشيخ شريف أحمد ، الا انها تخشى الانضمام الى تلك الحكومة ، ولعل السبب في ذلك يعود الى الآتي[٧٠]:-

اولا:- خوف الجماعة من مغبة التسرع في الانضواء تحت مظلة حكومة ضعيفة وعاجزة ، مما سوف يكون له تأثيرات سلبية كبيرة على مستقبل الجماعة ، ولعل انضمام قوات المحاكم في حكومة عبد القاسم صلاد التي فشلت فيما بعد وفشلت معها المحاكم قد تكون نموذجاً عملياً ماثلاً امام اهل السنة والجماعة.

ثانيا :- العامل القبلي قد يكون عائقاً لان حركة اهل السنة ليست الا تمويها عشائريا – من وجهة نظر بعض المراقبين- ولايعقل ان تقبل هذه القبائل انضماماً مجانياً في صفوف الحكومة دون ان تقدم الحكومة تنازلات مقابل الانضواء تحت راية الحكومة.

٥-الإخوان المسلمين

تعد تلك الحركة من الحركات الاسلامية التي تمثلها الحركة الاسلامية المعروفة باسم (الاصلاح) التي تأسست عام ١٩٧٨ ، وهي مرتبطة بالتنظيم الدولي للاخوان المسلمين[٧١].

وهي حركة معتدلة في افكارها ، وتعرف نفسها بأنها حركة اسلامية وطنية تسعى لبناء مجتمع صومالي ملتزم بتعاليم الاسلام ، وقائم على دعائم الاخوة والمساواة والعدالة، وتؤمن بأن حل المشكلة الصومالية يأتي عبر المصالحة والحوار ونبذ العنف والاقتتال ، ولم تكن تلك الحركة تعارض المحاكم الاسلامية ، لكنها ايضا لم تشارك في إعمالها[٧٢].

وقبل ان تنهار المحاكم الاسلامية ، قال ابراهيم الدسوقي الناطق الرسمي باسم حركة الاصلاح :"ان حركته غير مسلحة وعلاقتها مع المحاكم علاقة اخوية، كما إنها علاقة تناصح ، لكن المحاكم الاسلامية لم تكن راضية عن موقف الحركة ، اذ كانت تعده مراوغاً، لذلك كانت تضيق عليها في بعض الحالات ، وعليه يمكن القول: ان تأثير تلك الحركة محدود في الصومال ، على الرغم من ان لها امتداداً دولياً بحكم ارتباطها بالتنظيم العالمي للاخوان المسلمين [٧٣].

٦-هيئة علماء المسلمين

بدأت الهيئة على شكل لجنة سميت بـ(لجنة المصالحة وتصحيح الاخطاء) بعد الخلاف الذي حدث بين قيادات تحالف اعادة تحرير الصومال، في ايار ٢٠٠٨ ، وعقد اول مؤتمر لهم في مدينة برعو بشمال الصومال، بهدف الحيلولة دون امتداد تأثير الخلاف الذي وقع بين القيادات السياسية للتحالف والمحاكم الاسلامية على بقية الفصائل الأخرى[٧٤].

ولما تم عقد اتفاقية جيبوتي حاولوا ان يشكلوا ضغطاً على الطرفين (التحالف والمحاكم الاسلامية) لكي يتفقوا فيما بينهم ، اذ عقدوا مؤتمراً في العاصمة الصومالية مقديشو دعوا فيه الى حقن دماء الشعب وعدم حل الخلاف بالسلاح واعلنوا عن ميلاد هيئة لعلماء الصومال لتكون هي المرجع في امور الدين وحسم الخلافات الدينية بين الاطراف السياسية المتصارعة[٧٥].

ضمت الهيئة في داخلها العديد من أطياف الفكر الإسلامي في الصومال ماعدا الصوفية وجماعة الـ(الشيخ) الذي يعد الشيخ شريف أحمد احد اعضائها ، وتحمل الفكر الاخواني ، والملاحظ انه يغلب عليهم التيار السلفي بكل الوانه التنظيمية وغير التنظيمية ، ويوجد فيها عدد من علماء حركة الاصلاح الاسلامية.

امتازت تلك الجماعة بأنها جمعت العديد من العلماء الذين يعتد بهم اسلاميو الصومال من جميع المحافظات الصومالية ومن المهجر الصومالي كذلك ، مما يضفي عليها مصداقية شعبية ، ولكن دون ان يكون لها تأثير يذكر على الاطراف المتصارعة.

ومن الجدير بالذكر ، كان لموقف هيئة علماء المسلمين من الحكومة الصومالية التي اكدت على انها حكومة اسلامية ويحرم قتالها بالسلاح ، تأثيرها في هيئة علماء المسلمين ، اذ اتهمت الحركات الاسلامية المعارضة للحكومة الهيئة بالانحياز لتلك الحكومة ، بل اتهمها بأنها تدار من قبل الرئاسة[٧٦].

الخاتمة:

إن معظم الحركات الاسلامية التي ظهرت في الصومال في نهاية القرن العشرين كانت نتاجاً لحالة الفوضى التي عمت ارجاء البلاد لاسيما بعد انهيار السلطة المركزية ، وان كان تأثيرها محدود في الساحة الصومالية ، الا انها أخذت بالنمو والتزايد بعد ظهور المحاكم الاسلامية وتوليها السلطة عام ٢٠٠٦ وتمكنها من تطبيق الشريعة الاسلامية ، فضلا عن تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع الصومال .

الامر الذي اثار مخاوف بعض دول الجوار الافريقي ومنها اثيوبيا بسبب حالة العداء التقليدي بين اثيوبيا وتيار الاسلام السياسي في الصومال عموماً، فضلا عن مخاوفها من ان تقوم المحاكم الاسلامية بتقويض الترتيبات السياسية القائمة في الصومال ، بما يترتب على ذلك من الاطاحة بحلفائها واصدقائها الموجودين في السلطة الانتقالية ، واقامة دولة اسلامية تناصب اثيوبيا العداء ، فضلا عن اعادة فتح ملف اقليم اوغادين الذي تحتله اثيوبيا والتي تعده جزءاً من أراضيها . كما تخشى اثيوبيا من ان بروز المحاكم الاسلامية وانتعاش تيار الاسلام السياسي في الصومال ربما يترك انعكاسات سلبية على سلوك وتوجهات القوميات الاسلامية داخل اثيوبيا نفسها.

ولعل ذلك ما دفع اثيوبيا الى ان تناصب الحركات الاسلامية العداء لاسيما المحاكم الاسلامية إذ أخذت تغذي الانشقاق الذي حدث داخلها لاسيما بعد ان انشقت الى تيارين تيار معتدل يقوده الشيخ شريف أحمد وتيار متشدد يقوده كل من الحزب الاسلامي وحركة شباب المجاهدين.

وفي الواقع ، ان حالة الانقسام التي أخذت تطفو على السطح بين الحركات الاسلامية قد تؤدي الى مزيد من عدم الاستقرار السياسي في الصومال ، فضلا عن ان ذلك سيزيد الوضع سوءاً وبالتالي ستخفق الحركات الاسلامية التي تولت السلطة في الصومال من ادارة امور البلاد مما يجعل من السهل القضاء عليها من قبل العديد من القوى الاقليمية والدولية الساعية للقضاء على اي توجه اسلامي ليس في الصومال فحسب وانما في عموم القارة الإفريقية.

الهوامش:

١-جمال حمود الضمور ، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا ، السودان ،الصومال ،الاردن، مركز القدس للدراسات السياسية ، ٢٠٠٤،ص٣٨٤-٣٨٥ .

٢- المصدر نفسه،ص٣٨٩.

٣-المصدر نفسه ،ص٣٨٨-٣٨٩.

٤-المصدر نفسه،ص٣٩٠-٣٩٣.

٥-فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ،الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٣،ص ٢٥٣-٢٥٤.

٦-جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مشكلة الاقليات في الوطن العربي، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٨٠ ، ص١٨٤.

٧-كانت بريطانيا تسعى الى ان تتولى الوصاية على الصومال الايطالي ، حتى يتسنى لها اقامة وحدة سياسية بين الصومال الايطالي وصوماليا والاوغادين ، لتكون تحت اشرافها ، ومن ثم ضمها الى الكومنولث ، لكن تلك السياسة لم تلق تأييد ، فأهل الصومال الايطالي لايريدون استعماراً جديد ، ونظرت ايطاليا وفرنسا بعين الشك الى محاولات بريطانيا للسيطرة على القرن الافريقي ، الا ان اثيوبيا عارضت ذلك خوفا على اوغادين من جهة ولأنها كانت تريد ان ينضم اليها الصومال الايطالي من جهة اخرى .

وذلك يفسر الاسباب التي جعلت بريطانيا توافق على الوصاية المؤقتة (على الصومال الايطالي)، وتسليم منطقة اوغادين من جديد الى اثيوبيا . للمزيد من المعلومات ينظر رشاد البراوي ، الصومال الجديد، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٧٣، ص٢٣-٢٩.

٨-فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، مصدر سابق، ص٢٥٤ .

٩-جمال حمود الضمور،المصدر السابق،ص٣٩٠؛ صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي،الكويت ،سلسلة عالم المعرفة ،١٩٨٢،ص١٢١-١٢٢.

١٠-ولد آدم عبد عثمان عام ١٩٠٨ بمنطقة" هيران" بوسط الصومال لأسرة فقيرة, وتعلم في المدارس الإيطالية، وأصبح موظفا مرموقا فيها، وفي عام ١٩٤٣ انخرط في سلك حزب " وحدة الشباب الصومالي" حتى أصبح رئيسا له قبيل الاستقلال، واختير رئيسا مؤقتا لفترة سنة واحدة للبلاد عشية الاستقلال في ١ تموز ١٩٦٠، ثم أعيد انتخابه رئيسا للصومال لـ٦ سنوات أخرى.اتسمت فترته بالديمقراطية المفتوحة، ونظام التعددية الحزبية، وتكونت فيها الملامح الأولى للدولة الصومالية، وفي عهده تغيرت الحكومة ٥ مرات، وتغيرت رئاسة الوزارة مرتين.. كان من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية وأوائل الداعين إلى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي.هزم في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٧ على يد منافسه عبد الرشيد علي شارمارك الذي أصبح الرئيس الثاني للصومال، ومنذ عام ١٩٦٧ اعتزل الرئيس الأول للصومال آدم عبد الله عثمان السياسة وعاد للعيش بشكل عادي في مزرعة صغيرة له في قرية "جنالي" حوالي ١٠٠ كم جنوبي العاصمة حتى وفاته في حزيران عام٢٠٠٧.للمزيد من المعلومات ينظر الصومال ٧رؤساء و١١ رئيس وزراء و٣٧ حكومة نقلا عن الانترنت بتاريخ اشباط ٢٠٠٩ الموقع

//wwwislamonline.net/ar/page.p1.:http

١١- ولد عبد الرشيد علي شارمارك في "حرطيري "بوسط الصومال عام ١٩١٩ لأسرة أرستقراطية.. درس في المدارس الإيطالية وابتعث إلى إيطاليا لمواصلة دراسته حتى درجة الدكتوراه, وعاد من هناك في نهاية الخمسينيات وبحثت الأحزاب الصومالية عن شخصية معتدلة تحظى بالإجماع لشغل منصب رئيس الوزراء عشية الاستقلال فوقع اختيار الرئيس آدم عبد الله عثمان عليه، وعين أول رئيس للوزراء عام ١٩٦٠. بعد حل الرئيس آدم عبد الله عثمان الحكومة عام ١٩٦٤ قرر عبد الرشيد علي شارمارك خوض الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٧ لمنافسة الرئيس وفاز فيها فأصبح الرئيس الثاني للصومال، لكنه تم اغتياله في ١٥ تشرين الاول عام ١٩٦٩ وهو يقوم بجولة داخلية بشمال البلاد على يد أحد حراسه.. شهد عهده حكومة واحدة ورئيس وزراء واحد أيضا.للمزيد من المعلومات ينظر المصدر نفسه.

١٢-هيفاء احمد محمد ،المصالحة الصومالية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،العدد٣١٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٥،ص٦٩.

١٣-المصدر نفسه،ص٦٩.

١٤-منى حسين عبيد، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية (مشكلتي جنوب السودان والصومال انموذجاً)، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ،العدد٩٢ ،٢٠٠٧،ص٧٢-٧٣.

١٥-ولد محمد سياد بري عام ١٩٢٠ لأسرة رعوية في منطقة "جيدو" بجنوب الصومال، ودرس أيضا في المدارس الإيطالية المنتشرة بالصومال آنذاك، وانخرط في الشرطة الصومالية ثم تحول إلى الجيش وأرسل إلى إيطاليا لدراسة العلوم العسكرية , ولم تكن له ميول سياسية معلنة في أثناء خدمته في الجيش الذي عين قائدا له عام ١٩٦٥.وبعد أيام من اغتيال الرئيس عبد الرشيد علي شارمارك في ١٥ تشرين الاول ١٩٦٩ قام قائد الجيش الجنرال محمد سياد بري بانقلاب عسكري ضد الحكومة، وأعلن نفسه قائدا للمجلس الأعلى للثورة ثم رئيسا للبلاد في ٢١ تشرين الاول ١٩٦٩.فرض قانون الطوارئ وحل البرلمان وحظر الأحزاب السياسية، وتبنى النهج الاشتراكي، ودخل في تحالف مع الاتحاد السوفيتي، وأصبحت الصومال في عهده أبرز محاور الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.يعد الرئيس سياد بري باني الصومال الحديثة؛ حيث حولها من بلد في الهامش إلى بلد فاعل ومحط أنظار العالم، واتسمت فترته بالتحولات الكبيرة, فعلى الصعيد الداخلي أعلن استعادة الأراضي الصومالية المحتلة بالقوة، ودخل في حرب مع إثيوبيا عام ١٩٧٨ حول إقليم الأوغادين الذي كان جزءا من الصومال التاريخي، ولكنه لم ينتصر فيها، وكاد أن يدخل في حرب مع فرنسا حول جيبوتي.وفي عهده تمت كتابة اللغة الصومالية، وانخفض مستوى الأمية إلى ٢٥%، ووصلت الصومال حد الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي، وانتعش الاقتصاد الصومالي بفضل حركة التصدير، وانضمت الصومال إلى الجامعة العربية عام ١٩٧٤.لكن قبضة الرئيس بري بدأت تتقلص منذ منتصف الثمانينيات بسبب نشوء جبهات المعارضة المسلحة التي قام بسحق بعضها في الشمال وفي الوسط، إلى أن انفجرت الثورة القبلية في العاصمة مقديشو في كانون اول عام ١٩٩٠ اضطر الرئيس بعدها إلى الهروب إلى مسقط رأسه في جيدو في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٩١ ثم إلى كينيا ومنها إلى نيجيريا حيث عاش هناك من نيسان ١٩٩٢ حتى وفاته في لاجوس في ١ كانون الثاني ١٩٩٥.في عهده تغيرت الحكومة ١٩ مرة، وتغيرت رئاسة الوزراء مرتين فقط. للمزيد من المعلومات ينظر محمد سياد بري:الصعود الى الهاوية،مجلة الأسبوع العربي ،لبنان، العدد ١٥٧٦٠، ٢٥ كانون الاول ١٩٨٩؛صحيفة الوطن ،الكويت،العدد ٤٠٦٣، ١٩٨٦/٦/١١.

١٦- خميس دهام حميد،الصومال دراسة في مشكلات توحيد الصومال الكبير والوحدة الوطنية والتدخل الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية، ١٩٩٦،ص٨٨- ٨٩ .

١٧-احمد منير ،هل الحق على الطليان في مجزرة عيد الاضحى ، مجلة كل العرب ،فرنسا ،العدد٣٦٢ ،١٩٨٩/٧/١٣؛ صحيفة الوطن ،الكويت ،العدد٤٠٦٣ ،١٩٨٦/٦/١١.

١٨-جمال حمود الضمور ، المصدر السابق ،ص٤٠٤.

١٩-المصدر نفسه ، ص٤٠٥.

٢٠- صلاح الدين حافظ ، المصدر السابق ،ص١٢٨.

٢١-نتيجة لضعف الحكومة الصومالية آنذاك فقد وافقت على الدخول في تسوية مع اثيوبيا , اذ طلب الرئيس الصومالي سياد بري وساطة الرئيس الاسبق جعفر نميري (١٩٦٩-١٩٨٥) ، فضلا عن قبول الصومال بقرار منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٧٨ الذي تضمن وقف اطلاق النار وانسحاب الجيوش بعمق خمسة كلم خلف الحدود لكلا البلدين ، مع استمرار لجنة الوساطة بتأدية عملها ، وادى تفريط الصومال

بحقوقه الى مبادرة منظمة الوحدة الافريقية من جانبها باصدار قرار نهائي عام ١٩٨٠ عدت فيه اقليم اوغادين جزءاً من الاراضي الاثيوبية . للمزيد من المعلومات ينظر خلود محمد خميس ، سياسة اثيوبيا الاقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ،١٩٩٨،ص١٤٢.

٢٢-منى حسين عبيد ،المصدر السابق ،ص٧٣؛ علي حسين محمد ،الازمة الصومالية :اسبابها وطبيعتها ونتائجها، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد ٩٠ ، د.ت ، ص ٧٥.

٢٣-صحيفة الأهرام ,القاهرة،العدد ٣٧٥٩٥، ١٣تشرين الثاني١٩٨٩.

٢٤-صحيفة الحياة ، القاهرة، العدد١٤٢١٨ ، ٢١شباط٢٠٠٢؛ صحيفة الرأي ،الاردن ، العدد٧٧٧٨ ، ٩تشرين الثاني١٩٩١.

٢٥-صحيفة الوسط، لندن ،العدد٤٤٧ ، ٢١آب٢٠٠٠.

٢٦-ولد علي مهدي محمد في "جوهر" جنب الصومال عام ١٩٤٧، وتعلم في المدارس الإيطالية وعمل موظفا في الدائرة الصحية، ثم تحول إلى مزاولة الأعمال الحرة، وكون ثروة طائلة من خلال شركة مقاولات كان يملكها، واشتهر في الأعمال الفندقية.انتخب عضوا في البرلمان عام ١٩٦٩ قبيل استيلاء الجيش على السلطة لكنه ترك السياسة بعدها وعاد إلى التجارة.كان من موقعي بيان المانفستو عام ١٩٩٠ الموجه إلى الرئيس الصومالي آنذاك الجنرال محمد سياد بري بتبني التعددية، وتجنب اندلاع حرب أهلية في البلاد, ووقع البيان ١١٤ شخصا من أبرز القيادات السياسيين والمهنيين والمثقفين ورجال الأعمال الصوماليين.هرب إلى خارج البلاد وانضم إلى جبهة" المؤتمر الصومالي الموحد" ذي الخلفية القبلية وأصبح من أكبر مموليه.أعلن عن تنصيبه رئيسا للبلاد بعد يومين من سقوط الحكومة وهروب الرئيس محمد سياد بري من العاصمة مقديشو في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩١، ثم أعيد انتخابه في تموز ١٩٩١ في مؤتمر المصالحة الصومالي الذي عقد في جيبوتي المجاورة.انفجرت الحرب الأهلية في مقديشو بعد أشهر قليلة من تسلمه المنصب، واحتدم الصراع بينه وبين منافسه الجنرال محمد فارح عيديد، واستمرت المعارك الدموية بين الطرفين من تشرين الثاني ١٩٩١ إلى نيسان ١٩٩٢، ثم دخلت البلاد في دوامة من الحرب الأهلية اختفت فيها أي مظاهر للسلطة المركزية، ولم يعرف الصومال رئيسا ولا حكومة من منتصف ١٩٩٣ حتى آب عام ٢٠٠٠.اعتزل السياسة منذ سنوات، ويعيش حاليا بين العاصمة مقديشو والقاهرة.. شهد عهد الرئيس علي مهدي محمد حكومة واحدة ورئيس وزراء واحد فقط. للمزيد من المعلومات ينظر الصومال ٧رؤساء،المصدر السابق،ص٢.

٢٧-احمد إبراهيم محمود ، تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، العدد١٢٢، حزيران ١٩٩٠،ص٢٢؛ صحيفة الجمهورية ،العراق، العدد٧٩٨٢ ، ١٢ايلول١٩٩١.

٢٨- المصدر نفسه ، ص١٢٣.

٢٩- جلال رأفت ، الأزمة الصومالية ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ، العدد١٧٣ مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٣،ص٢١.

٣٠-صحيفة الجمهورية،العراق ،العدد٧٩٣٧، ٢٢تموز١٩٩١.

٣١- جلال رأفت ، العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الافريقي ، مجلة السياسة الدولية،القاهرة ،العدد١٧٧ ، تموز ٢٠٠٩ ،ص١٦٩.

٣٢-المصدر نفسه ،ص١٦٩.

٣٣-ولد في ١٥ كانون الاول عام١٩٣٤ بمنطقة مودوق الصومالية ،ينتمي الى حزب المؤتمر الصومالي الموحد (التحالف الوطني الصومالي)،اخذ شهرة واسعة عند اشتباك قواته مع القوات الأمريكية عام ١٩٩٤ واسقاط مروحيتين من طراز بلاك هوك ومقتل ١٩ جنديا أمريكيا من قوات دلتا الأمريكية وسحلهم في شوارع مقديشيو والتي على أثرها أمر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بسحب القوات الأمريكية من الصومال ،توفي بالعاصمة الصومالية مقديشو في ٢ آب ١٩٩٦. للمزيد من المعلومات ينظر الصومال ٧ رؤساء،المصدر السابق،ص٣.

٣٤- جمال عرفة ، نشأة المحاكم الإسلامية مرتبطة بالاستقرار والاستثمار ، نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ١١تشرين الاول٢٠٠٦، الموقع: .http:www.almoslim.net.p1

٣٥-المصدر نفسه،ص١.

٣٦- المصدر نفسه ،ص١-٢.

٣٧- المصدر نفسه ،ص٢.

٣٨-عبد السلام إبراهيم بغدادي ،الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية ، مجلة دراسات شرق اوسطية ،الاردن ،العدد٥٠ ، ٢٠٠٩ ،ص١٢٨.

٣٩- المصدر نفسه ، ص١٢٨-١٢٩.

٤٠-هيفاء احمد محمد ، الصومال في ظل سيطرة المحاكم الاسلامية ،مجلة المستقبل العربي، بيروت ،العدد٣٥٤،مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٨ ،ص١٠٧.

٤١-المصدر نفسه،ص١٠٧-١٠٨.

٤٢-احمد إبراهيم محمود،الإبعاد الإقليمية لحرب الصومال ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد ١٦٨ ، نيسان ٢٠٠٧،ص١٧٣.

٤٣- المصدر نفسه،ص١٧٣.

٤٤- المصدر نفسه،ص١٧٣.

٤٥-عبد السلام إبراهيم بغدادي ، هل تنجح المحاكم الاسلامية الشرعية في احكام سيطرتها على عموم الصومال؟، مجلة دراسات شرق اوسطية ،الاردن ، العددان ٣٦-٣٧ ،ص ١٥٢-١٥٣؛ منى حسين عبيد ، الموقف الاقليمي من الازمة الصومالية ، الملف السياسي ،جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد٢٤ ، ٢٠٠٧ ،ص١٤-١٥.

٤٦-احمد إبراهيم محمود،المصدر السابق ،ص١٧٤.

٤٧-عبد السلام إبراهيم بغدادي ،تحولات الفرقاء المحليين في المشهد السياسي الصومالي المعاصر ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية،العدد٤٣ ، ٢٠١٠،ص١٤-١٥.

٤٨-إجلال رأفت ، العوامل الداخلية وأزمة الدولة ،ص١٦٩.

٤٩-عبد السلام إبراهيم بغدادي ،الصراع الداخلي في الصومال ،ص١٣١.

٥٠-إبراهيم نصر الدين ،الصومال:في انتظار المرحلة الاصعب ، القاهرة ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد٢٧، ٢٠٠٧،ص٢٤.

٥١-الواقع الصومالي المتأزم :بين تفاقم الازمة وجهود المصالحة والمستقبل المجهول،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ١١أيلول ٢٠١٠،الموقع: //www.aljazeera.net.p3:http.

٥٢- مؤتمر جيبوتي:عقد في مدينة عرتا بجيبوتي عام ٢٠٠٠ وتمخض عنه تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة عبد القاسم صلاد حسن للمزيد من المعلومات ينظر هيفاء احمد محمد ،التطورات في الصومال بين

الحكومة الانتقالية وسيطرة المحاكم الإسلامية، الملف السياسي، جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية،العدد٢٤، ٢٠٠٧، ص٤.

٥٣- المصدر نفسه،ص٤.

٥٤- المصدر نفسه،ص٤.

٥٥-عايدة العزب موسى ،محنة الصومال من التفتيت الى القرصنة،القاهرة ،مكتبة الشرق الدولية ، ٢٠٠٩،ص٣٥.

٥٦- المصدر نفسه،ص٣٦.

٥٧- الواقع الصومالي ،المصدر السابق،ص٦.

٥٨- المصدر نفسه،ص٦-٧.

٥٩- المصدر نفسه،ص٧.

٦٠- عبد السلام إبراهيم بغدادي،الصراع الداخلي في الصومال ،ص١٣٢-١٣٣.

٦١-ناصر بن سليمان العمر ،رؤية اصلاحية للمشكلة الصومالية ،مجلة البيان ،السعودية ،العدد ٢٦٠ ،نيسان ٢٠٠٩،ص٦١.

٦٢- المصدر نفسه ،ص٦١.

٦٣- عبد السلام ابراهيم بغدادي ،تحولات الفرقاء المحليين ، ص١٢.

٦٤- أنور ميو ، اهل السنة والجماعة:حركة اسلامية ام ثورة على الاسلام،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ٣١آب٢٠٠٩،الموقع: http.:www.somaliatoday.net.p1//

٦٥- عبد السلام إبراهيم بغدادي،الصراع الداخلي في الصومال ،ص١٣٧-١٣٨.

٦٦ -Angel Rabesa, Radical Islam in East Africa, Santa Monica, calif:Rand corporation.MG-782-AF, 2009.p.1

نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٩الموقع:-

http://www.rand.org/pubs/monogvaphs/2009.p1.

٦٧-المصدر نفسه،ص٧-٩.

٦٨-المصدر نفسه ،ص٥.

٦٩- المصدر نفسه،ص١١.

٧٠-المصدر نفسه،ص١١-١٢.

٧١- عبد السلام إبراهيم بغدادي،الصراع الداخلي في الصومال ،ص١٣٩.

٧٢- المصدر نفسه ، ص١٣٩.

٧٣- المصدر نفسه ، ص١٣٩.

٧٤- الواقع الصومالي ،المصدر السابق،ص٨.

٧٥- المصدر نفسه،ص٨.

٧٦- المصدر نفسه،ص٨.

المصادر

اولا:-الكتب العربية

١- إبراهيم نصر الدين ،الصومال:في انتظار المرحلة الاصعب ، القاهرة ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد٢٧، ٢٠٠٧.

٢-جمال حمود الضمور ، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا ، السودان ،الصومال ،الاردن، مركز القدس للدراسات السياسية ٢٠٠٤ .

٣- جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مشكلة الاقليات في الوطن العربي، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٨٠.

٤- راشد البراوي ، الصومال الجديد، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ،١٩٧٣.

٥- صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي،الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ،١٩٨٢

٦- علي حسين محمد ،الأزمة الصومالية :اسبابها وطبيعتها ونتائجها، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد٩٠، د.ت

٧- فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٣.

٨- عايدة العزب موسى ،محنة الصومال من التفتيت الى القرصنة،القاهرة ،مكتبة الشرق الدولية ،٢٠٠٩

٩- منى حسين عبيد، منظمة الايقاد ودورها في مواجهة النزاعات الافريقية (مشكلتي جنوب السودان والصومال انموذجاً)، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ،العدد٩٢ ،٢٠٠٧ .

ثانيا:-الكتب الاجنبية

١ -Angel Rabesa, Radical lslam in East Africa, Santa Monica, calif:Rand corporation.MG-782-AF, 2009.p.1

ثالثا:-الرسائل الجامعية

١-خميس دهام حميد،الصومال دراسة في مشكلات توحيد الصومال الكبير والوحدة الوطنية والتدخل الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية، ١٩٩٦.

٢- خلود محمد خميس ، سياسة اثيوبيا الاقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ،١٩٩٨.

رابعا:-الدوريات

١ -احمد منير ،هل الحق على الطليان في مجزرة عيد الاضحى ، مجلة كل العرب ،فرنسا ،العدد٣٦٢ ،١٩٨٩/٧/١٣.

٢-احمد إبراهيم محمود ، تجربة التدخل الدولي في الصومال ورواندا ، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، العدد١٢٢، حزيران ١٩٩٠.

٣- إجلال رأفت ،الأزمة الصومالية ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت العدد١٧٣ مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٣.

٤-احمد إبراهيم محمود،الإبعاد الإقليمية لحرب الصومال ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، العدد ١٦٨ ، نيسان ٢٠٠٧.
٥- إجلال رأفت ، العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الافريقي ، مجلة السياسة الدولية،القاهرة ،العدد١٧٧ ، تموز ٢٠٠٩ .
٦- عبد السلام إبراهيم بغدادي ،الصراع الداخلي في الصومال والتدخلات الخارجية ، مجلة دراسات شرق اوسطية ،الاردن ،العدد٥٠ ,٢٠٠٩ .
٧- عبد السلام إبراهيم بغدادي ، هل تنجح المحاكم الاسلامية الشرعية في احكام سيطرتها على عموم الصومال؟، مجلة دراسات شرق اوسطية ،الاردن ، العددان ٣٦-٣٧ ، ٢٠١٠
٨- عبد السلام إبراهيم بغدادي ،تحولات الفرقاء المحليين في المشهد السياسي الصومالي المعاصر ،مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية،العدد٤٣ ، ٢٠١٠.
٩- عبد السلام إبراهيم بغدادي ،تحولات الفرقاء المحليين في المشهد السياسي الصومالي المعاصر ،مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية،العدد٤٣ ، ٢٠١٠.
١٠- محمد سياد بري:الصعود الى الهاوية،مجلة الأسبوع العربي ،لبنان، العدد ١٥،٢٥ كانون الاول ١٩٨٩.
١١- منى حسين عبيد ، الموقف الاقليمي من الازمة الصومالية ، الملف السياسي ،جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد٢٤ ، ٢٠٠٧ .
١٢- ناصر بن سليمان العمر ،رؤية اصلاحية للمشكلة الصومالية ،مجلة البيان ،السعودية ،العدد٢٦٠ ،نيسان ٢٠٠٩.
١٣- هيفاء احمد محمد ،المصالحة الصومالية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،العدد٣١٦، مركز درلسات الوحدة العربية ،٢٠٠٥.
١٤- هيفاء احمد محمد ، الصومال في ظل سيطرة المحاكم الاسلامية ،مجلة المستقبل العربي، بيروت ،العدد٣٥٤،مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٨ .
١٥- هيفاء احمد محمد ،التطورات في الصومال بين الحكومة الانتقالية وسيطرة المحاكم الإسلامية، الملف السياسي، جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية،العدد٢٤، ٢٠٠٧.

خامسا:- الصحف

١- صحيفة الجمهورية ،العراق، العدد٧٩٨٢ ، ١٢ايلول١٩٩١.
٢-صحيفة الجمهورية،العراق ،العدد٧٩٣٧، ٢٢تموز١٩٩١
٣-صحيفة الحياة ، القاهرة، العدد١٤٢١٨ ، ٢١شباط٢٠٠٢.
٤- صحيفة الرأي ،الاردن ، العدد٧٧٧٨ ، ٩تشرين الثاني١٩٩١.
٥- صحيفة الأهرام ،القاهرة،العدد ٣٧٥٩٥، ١٣تشرين الثاني١٩٨٩.
٦-صحيفة الوسط، لندن ،العدد٤٤٧ ، ٢١آب٢٠٠٠.
٧- صحيفة الوطن ،الكويت ،العدد٤٠٦٣ ، ١٩٨٦/٦/١١
٨-صحيفة الوطن ،الكويت،العدد ٤٠٦٣، ١٩٨٦/٦/١١

سادسا:- الانترنت

١- أنور ميو ، اهل السنة والجماعة:حركة اسلامية ام ثورة على الاسلام،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ٣١آب٢٠٠٩،الموقع: http://www.somaliatoday.net.p1

٢- جمال عرفة ، نشأة المحاكم الإسلامية مرتبطة بالاستقرار والاستثمار ، نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ١١تشرين الاول٢٠٠٦، الموقع: http:www.almoslim.net.p1.

٣- الصومال ٧رؤساء و١١ رئيس وزراء و٣٧ حكومة نقلا عن الانترنت بتاريخ اشباط ٢٠٠٩ الموقع http://wwwislamonline.net/ar/page.p1

٤-الواقع الصومالي المتأزم :بين تفاقم الازمة وجهود المصالحة والمستقبل المجهول،نقلا عن شبكة الانترنت بتاريخ ١١أيلول ٢٠١٠،الموقع: //www.aljazeera.net.p3:http

The Somalian Political situation under Modern Islamic Movements

Assist. Prof. Dr. **Muna Hussain Obaid**
The Department of African Studies/ Center of International studies
Baghdad University

Abstract:

Somal is considered one of the unstable and restless African Arabian country in comparison with other Arabian. It has been exposed to division and separation by European colonization process that worked hardly on dividing this country according to Berlin conference (1884-1885). Even after obtaining its independence during the sixties and being led by civilian organizations which were unable to solve the problems of Somalian society after obtaining the independence.

Somal continued its suffering even after the military rule under the leadership of Mohammed Sayad Beree.

During Beree's rule, Somal suffered from the War with Ethiopia, as well as it witnessed an economical Crisis. It suffered also from the tribal policy through giving leadership roles to his tribal men, depriving other tribes from these roles, a matter which led the Somalian people to end his regime and as a result to civil war that opened the door for political and Islamic movements. At the beginning, the Islamic movements appeared as courts and institutions and then they united together to be Islamic courts.

In addition to that, it witnessed the emergence of other Islamic parties that played a great role in the Somalian situation because each one has its aims and wanted to apply it on Somal.

Perhaps, the different aims of those movements caused this separation and division in Somal, a matter that has been profiteered by neighbors, especially Ethiopia which caused instability in the whole country.